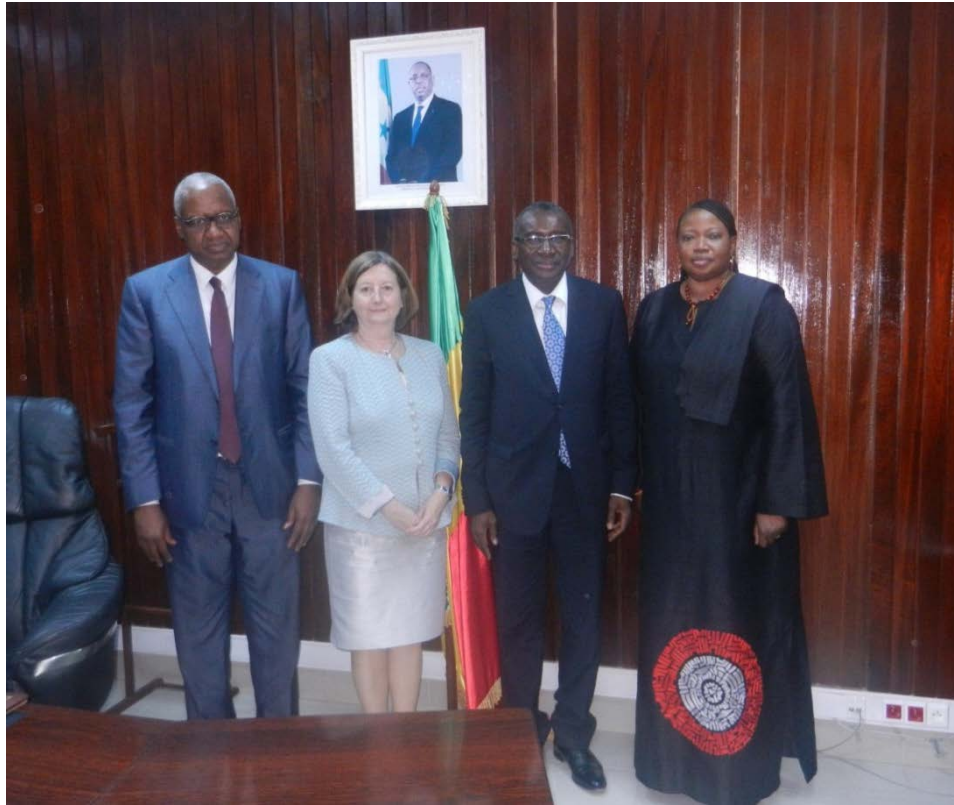




بيان صحفي: داكار، ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠١٥

احتفالاً بيوم العدالة الجنائية الدولية يدعو رئيس الجمعية إلى مؤتمر إقليمي في داكار للتباحث بشأن سيادة الدول والعدالة الجنائية الدولية

ICC-ASP-20150722-PR1134



معالي السيد الشيخ ساكو وزير العدل الغيني، والسيدة القاضية سيلفيا فرناندز دي غرمندي رئيسة المحكمة الجنائية الدولية، ومعالي السيد صديقي كابا رئيس جمعية الدول الأطراف ووزير العدل السنغالي، والسيدة فاطو بنسودا المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، خلال المؤتمر الرفيع المستوى الذي عُقد في داكار بالسنغال بتاريخ ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١٥. حقوق النشر محفوظة للمحكمة الجنائية الدولية ©

احتفالاً بيوم العدالة الجنائية الدولية دعا سعادة السيد صديقي كابا رئيس جمعية الدول الأطراف إلى مؤتمر إقليمي معني بـ"سيادة الدول والعدالة الجنائية الدولية"، في داكار بالسنغال يومي ٢٠ و٢١ تموز/ يوليو ٢٠١٥. وقد نُظمت هذه الفعالية تحت رعاية فخامة رئيس جمهورية السنغال، السيد ماكي سال، بدعم من حكومة هولندا ومؤسسة TrustAfrica.

وحضر هذا الملتقى الرفيع المستوى معالي السيد الشيخ ساكو، وزير الدولة وزير العدل في جمهورية غينيا، ومعالي السيد محمد عيسى هانيكيمي، وزير العدل وحقوق الإنسان في جمهورية تشاد. وشاركت فيه وفود من وزارات العدل في تونس وغينيا والمغرب وموريتانيا، وممثلون لمنظمات المجتمع المدني الدولي، وصحفيون من ستة عشر بلداً من بلدان غرب أفريقيا وشرقها وشمالها.



فخامة السيد ماكي سال رئيس جمهورية السنغال والسيدة القاضية سيلفيا فرناندز دي غرمندي رئيسة المحكمة الجنائية الدولية، في القصر الجمهوري السنغالي. حقوق النشر محفوظة للراثة السنغالية ©

لقد أكدت رئيسة المحكمة الجنائية الدولية، السيدة القاضية سيلفيا فرناندز دي غرمندي، خلال مراسم افتتاح المؤتمر، على أن من الضروري ضرورةً مطلقة وجود منظومة للعدالة الجنائية الدولية لمواجهة المعنات الباهظة المترتبة على الإفلات من العقاب على الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وأعلنت الرئيسة فرناندز أنه "لهذا الغرض تقوم المحاكم الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية بدورين حاسمين متكاملين للوقاية الفعالة من هذه الجرائم. ويستلزم ذلك وجود إجراءات قضائية راسخة وعادلة ويُمكن التنبؤ بها يتسنى بها تفادي ارتكاب مثل هذه الأفعال الفظيعة. فعندما تتسم المتطلبات في مجال العدالة بما يكفي من القوة يكون بالإمكان تذليل العراقيل القائمة على طريق إقامة العدل".

وإذ ذُكرت النائبة العامة للمحكمة، السيدة فاطو بنسودا، بالدور المحوري الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية ضمن منظومة العدالة الجنائية الدولية، فإنها أكدت أنه "حتى إذا كثرت التحديات التي لَمَّا نزل ماثلة أمامنا فإنّ علينا أن لا نعيد عن طريق العمل من أجل هدفنا الأساسي ألا وهو مكافحة الإفلات من العقاب على أشنع الجرائم وتمكين المجنيّ عليهم من إسماع صوتهم. ولذلك نُثابر في مكتب المدعي العام على النهوض بواجباتنا طبقاً لنظام روما الأساسي فنجري عمليات التحقيق، ونقوم بملاحقة المسؤولين الرئيسيين عن الجرائم الشنيعة، بصورة مستقلة ونزيهة".



فخامة السيد ماكي سال رئيس جمهورية السنغال والسيدة فاطو بنسودا المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، في القصر الجمهوري السنغالي. حقوق النشر محفوظة للراثة السنغالية ©

وشهد اليوم الثاني من أيام المؤتمر جلسات لفريقيين من الخبراء، أحدهما معنيّ بالتكامل والآخر معنيّ بالتعاون، أدارها خبراء دوليون، شُدّد خلالها على أهمية تعزيز النظم القضائية الوطنية والتعاون مع المحكمة بغية التكفل بعدم وجود ثغرة تتمثل في الإفلات من العقاب فيما يخص ملاحقة أخطر الجرائم.

وأعلن الوزير صديقي كابا، عند اختتامه أعمال المؤتمر، أنّ المناقشات التي جرت في داكار أكدت أنه ما من تناقض بين السيادة والعدالة الجنائية الدولية. وخلص الوزير صديقي كابا إلى أنّ "إقامة منظومة جنائية دولية دائمة وفعالة للردع تُعتبر تعبيراً عن السيادة سامياً، وأنّ للمقاضاة النزيهة والمنصفة، على أعلى المستويات الدولية أو الوطنية، لمرتكي أخطر الجرائم من منظور القانون الدولي، مفعولاً لا مشاحّة فيه يتمثل في تعزيز سلطة الدولة وتعزيز سيادة القانون".

لقد تزامن المؤتمر مع جلسة تدريب لرهاء خمسين صحفي من بلدان غرب أفريقيا وشرقها وشمالها، وفّر موظفون من المحكمة ومكتب رئيس الجمعية وخبراء من بلدان الحالات، تمخّضت عن إنشاء شبكة إقليمية للصحفيين ستنخرط في العمل لتحسين الإحاطة بالمهام المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها وبأنشطتها.

وخلال الندوة الصحفية التي عُقدت على هامش أعمال هذا المؤتمر حيّا معالي السيد الشيخ ساكو، وزير الدولة ووزير العدل في جمهورية غينيا، التعاون المثالي بين غينيا ومكتب المدعي العام للمحكمة في متابعة عمليات التحقيق الداخلي المتصلة بالجرائم المرتكبة في هذا البلد عام ٢٠٠٩.

وقد تفضّل فخامة السيد ماكي سال رئيس جمهورية السنغال، يوم الاثنين الموافق ٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٥، بمقابلة كل من الرئيسة فرناندز والمدعية العامة بنسودا. وجدّد الرئيس سال خلال هذين اللقاءين الإعراب عن التزامه بدعم عمل المحكمة وبالمضي في تعزيز الحوار بين المحكمة وأفريقيا.